مجلة علوم التربية

دورية مغربية متخصصة

- المخطط الاستعجالي لإصلاح التعليم (2009-2011)
- التربية والعولمة في الوطن العربي (منتدى الفكر العربي)
- أجرأة «الميثاق الوطني للتربية والتكوين»
- واقع التعليم في الوسط القروي

العدد السابع والثلاثون- يونيو 2008

أجرأة «الميثاق الوطني للتربية والتكوين»:
الإنجازات والإكراهات

• محمد حجاجي
أستاذ باحث

التقديم :

تقويم ما تحقق في المجال التربوي بعد ثماني سنوات من انطلاق عملية الإصلاح، عقب تبني الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي توافق عليه معظم مكونات المجتمع المغربي، أمر ليس باليسير. لأنه ذو أبعاد متعددة ومتشعبة: بيداغوجية إدارية قانونية تنظيمية، اجتماعية تشاركية ... يتطلب كل منها إجراء دراسات واستجوابات واستمارات، وجمع معطيات ... الأمر الذي يحتاج إلى فريق (أو فرق) عمل، للتمكن من تقديم تقويم موضوعي ذي مصداقية لعملية أجرأة الميثاق وحدود إصلاح النظام التعليمي المغربي.

إلا أن هذا الاحتراز لا يمنع من ملامسة الموضوع من بعض الجوانب، وتقديم بعض الآراء والانطباعات والملاحظات حوله.

وستنصب محاولتنا، على الخصوص، على ما أصبح يسمى، بعد تنصيب الحكومة المغربية الحالية، قطاع التعليم المدرسي (الابتدائي – الإعدادي – الثانوي)، في محورين رئيسين :

- الإنجازات.
- الإكراهات.

1 - الإنجازات :

I- **إصدار مجموعة من النصوص القانونية** : منها على سبيل المثال :

- المرسوم رقم : 2.02.854 المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية.

- الظهير رقم : 1.05.152 (فبراير 2006) الخاص بالمجلس الأعلى للتعليم.
- المرسوم رقم : 2.02.382 (يوليو 2002) المتعلق باختصاصات وتنظيم وزارة التربية الوطنية.
- القانون رقم : 07.00 الخاص بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ؛ والمراسيم التطبيقية له.
- الظهير رقم : 1.02.197 والقانون رقم 73.00 الخاصان بمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين.
- القرار الوزاري رقم : 1536.03 الخاص بإنشاء الثانويات النموذجية.
- المرسوم رقم : 2.02.376 (يوليوز 2002)، والقرار رقم : 1573.03 (يوليوز 2003)، الخاصان بمجالس المؤسسات.
- القانون رقم: 05.00، الخاص بالتعليم الأولي.

إضافة إلى مجموعة كبيرة من المذكرات الوزارية التنظيمية (مثل:المذكرات: 138،(4/10/2001) ـ 138،(19/10/2001)، 139 - (4/10/2001)، 153 - (19/11/2001)، وهي المذكرات الخاصة بالتقويم والامتحانات.

- المذكرة رقم 30 الخاصة بمجالس المؤسسات
- المذكرة رقم 88 الخاصة باستغلال فضاءات المؤسسات
- المذكرة رقم 12 الخاصة بالاعتناء بفضاءات المؤسسات
- المذكرة رقم 42 الخاصة بتفعيل الأندية التربوية
- المذكرة رقم 132 الخاصة بالداخليات ... الخ)

هذا، وتتخذ كل هذه القوانين والنصوص«الميثاق الوطني للتربية والتكوين» مرجعا لها، وتعتبر خطوات تنظيمية لأجرأته.

II - إعادة هيكلة أسلاك التعليم

وفي هذا المجال، تم اعتماد الإجراءات التالية :

- تقليص البنيات المركزية (من 18 مديرية إلى 10 مديريات، ومن 72 قسما إلى 33، ومن 238 مصلحة إلى 71)، وإحداث مفتشية عامة للتربية والتكوين تتكون من مفتشين عامين : م. مكلف بالشؤون التربوية وم. مكلف بالشؤون الإدارية.

ـ اعتماد اللامركزية واللاتمركز بإحداث 16 أكاديمية بجهات البلاد. باعتبارها مؤسسات عمومية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي وتخويلها اختصاصات واسعة) ـ إعداد مخطط تنموي يشمل مجموعة من التدابير والعمليات ذات الأولوية في مجال التمدرس طبقا للتوجهات والأهداف الوطنية. مع إدماج الخصوصيات والمعطيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الجهوية في البرامج التربوية – وضع الخرائط التربوية التوقعية على مستوى الجهة بتنسيق مع الجهات المعنية وبالتشاور مع الجماعات المحلية والمندوبيات الجهوية للتكوين المهني ... – تحديد العمليات السنوية للبناء والتوسيع والإصلاحات الكبرى والتجهيز المتعلقة بمؤسسات التربية والتكوين – القيام في عين المكان بمراقبة حالات كل مؤسسات التربية والتكوين وجودة صيانتها ومدى توفرها على وسائل العمل الضرورية – القيام بمبادرات الشراكة مع الهيئات والمؤسسات الجهوية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف إنجاز المشاريع الرامية إلى الارتقاء بمستوى التربية والتكوين ... .)

ـ إعادة هيكلة التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي والتأهيلي، وإعادة النظر في بعض الشعب والتخصصات ونظام التقويم وامتحان البكالوريا ...

III - تحسن نسب التمدرس

لعل أبرز أولوية انصب عليها المجهود الوطني للنهوض بقطاع التعليم هي تعميم التمدرس (بالتعليم الابتدائي على الخصوص)، وضمان مقعد لكل طفل مغربي بلغ سن السادسة من عمره.

وهنا بعض الأرقام التي تعطي فكرة عن ذلك :

- عدد التلاميذ الممدرسين بالتعليم العمومي والخصوصي.

- بالتعليم الابتدائي :

2000/1999	2004/2003	2007/2006	2008/2007
3.669605	4.070177	3.939177	3.983940

- بالتعليم الثانوي الإعدادي :

2000/1999	2004/2003	2007/2006	2008/2007
992225	1.161319	1.404175	1.486777

- بالتعليم الثانوي التأهيلي :

2000/1999	2004/2003	2007/2006	2008/2007
441557	603321	681369	733550

ـ نسب التمدرس :

النسب المئوية حسب الفئات العمرية (الابتدائي – الإعدادي – الثانوي) :

الفئة العمرية	2000/1999	2004/2003	2007/2006	2008/2007
6_11 سنوات	79%	92.2%	93%	94%
12_14	58%	68.8%	73.6%	74.5%
15_17	35.4%	42.8%	46.2%	48%

هناك تحسن واضح في التمدرس في مختلف مستويات قطاع التعليم المدرسي (الابتدائي – الإعدادي – الثانوي)، وخصوصا في التعليم الابتدائي – وإن كنا لم نصل بعد إلى التعميم الكامل، لعدة أسباب منها الهدر المدرسي.

أما التعليم الأولي، فمعظمه ما زال يتكفل به القطاع الخاص، ومازال غير معمم، وخاصة في القرى.

وهنا بعض أرقام خاصة به.

السنة الدراسية	عدد المدرسين (5_4 سنوات)	النسبة
2000/1999	817.054	55.2%
2008/2007	698.298	60%

يلاحظ ارتفاع في النسبة المئوية وانخفاض في عدد المدرسين، وذلك راجع إلى أن التعليم الأولي قبل البدء في أجرأة الميثاق كان يستوعب الأطفال ذوي ست سنوات، كما أن ثقافة تنظيم الأسرة وتراجع سن الزواج الأول والتحسن النسبي لوضعية المرأة. كل ذلك أدى إلى تراجع الخصوبة في المجال الديمغرافي بالمغرب (الانتقال من معدل 7 أطفال لكل امرأة سنة 1975 إلى أكثر من طفلين بقليل سنة 2006).

IV- المجال التربوي :

في هذا المجال الحيوي، بذلت الجهود التالية :

ـ صياغة الكتاب الأبيض (في 8 أجزاء)، ودليل الحياة المدرسية، والوثيقة الإطار لمراجعة المناهج التربوية وبرامج تكوين الأطر، والإطار الاستراتيجي لتنمية النظام التربوي ... . انطلاقا من مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين (إعداد وثيقة الميثاق نفسها، اعتبر في حد ذاته، حدثا تربويا وطنيا هاما، فاعتمد كمرجعية أساسية لإصلاح المنظومة التربوية.)

ـ مراجعة جذرية للبرامج والمناهج والكتب المدرسية :

• إقرار تعددية الكتاب المدرسي بدل الكتاب الوحيد الذي كان معمولا به في جميع المستويات وفي جميع ربوع البلاد، قبل الشروع في الإصلاح.

- اعتماد دفاتر التحملات التي صارت تعتبر بمثابة « وثائق معايير» يحتكم إليها عند انتقاء الكتب المدرسية المناسبة. لأن تلك الدفاتر تحدد الخاصيات البيداغوجية والقيمية والتقنية والجمالية للكتاب المدرسي.
- إحداث اللجنة الدائمة للبرامج وتنصيب لجان انتقاء الكتب المدرسية والمصادقة عليها انطلاقا من معايير دفاتر التحملات.
- اشتراط أن يقوم بالتأليف، فريق عمل لا فرد واحد، مع تنوع اختصاصات أفراد الفريق (باحثون – أساتذة – مشرفون تربويون).
- الحرص، في معظم المستويات، على إعداد الدليل التربوي للمدرس، إلى جانب الكتاب المدرسي للمتعلم (الدليل التربوي يقدم للممارسين زادا معرفيا وتربويا ومنهجيا مهما).
- تبني المقاربة بالكفايات كامتداد وتطوير لمقاربة التدريس بواسطة الأهداف.
- انسجاما مع الاختيارات التربوية المعتمدة، تم تبني نظام يتمحور حول التقويم باعتماد المراقبة المستمرة والامتحانات الإقليمية والجهوية والامتحان الوطني.
- تبويء الدعم التربوي مكانة هامة في المنهاج التربوي، وتخصيص حيز زمني واسع لتثبيت المكتسبات وتقويتها وتدارك الهفوات وتجاوز التعثرات الدراسية.
- إحداث مواد دراسية جديدة، وتوسيع تدريس مواد أخرى (الأمازيغية – الفرنسية في 2 ابتدائي – التاريخ والجغرافية في 4 ابتدائي – الفلسفة في الجذوع المشتركة وفي مستويات الثانوي التأهيلي في الشعب العلمية والأدبية والتقنية والإنسانية والتعليم الأصيل – الإعلاميات والأنجليزية ودراسة المؤلفات في 3 إعدادي ...)
- إدماج تدريس اللغة الأمازيغية في المنهاج التربوي وعقد شراكات مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بعد إحداثه، وذلك من أجل التعاون في مجال ذلك الإدماج وفي تأليف الكتب المدرسية الأمازيغية على الخصوص.
- إدماج التربية على حقوق الإنسان والتربية على القيم وعلى الاختيار، في المناهج والبرامج والدعوة إلى تبني تلك الحقوق والقيم في التسيير والتدبير والتعامل مع المتعلمين.
- تنظيم دورات تكوينية للإخبار بالمستجدات والتحسيس بالمقاربات والتدريب على المناهج الجديدة (وإن بكيفية محدودة ومرتجلة وغير كافية).
- إعداد كتب جهوية وقطاعية (في إطار النسبة التي يخولها الميثاق للبرامج والمناهج الخاصة بالجهات).
- بناء مناهج التعليم الثانوي التأهيلي بحيث تتشكل من برامج دورية نصف سنوية تتضمن مجزوءات إجبارية ومجزوءات اختيارية تستهدف تربية المتعلمين على الاختيار واتخاذ القرار.
- البدء بدراسة المؤلفات، في اللغة العربية، انطلاقا من السنة 3 إعدادي.

● والجدير بالذكر أن الموسم الحالي (2007/2008) يعرف استكمال مراجعة البرامج والمناهج والكتب المدرسية في جميع مستويات قطاع التعليم المدرسي (إذ تم تجديد منهاج مستوى السنة الثانية باكالوريا: جميع الشعب والتخصصات.)

● والجدير بالذكر أيضا أن اعتماد تعددية الكتاب المدرسي دفع إلى مراعاة الجودة والمنافسة بين المؤسسات الناشرة وهيئة التأليف، وإلى الاجتهاد في تقديم الأفضل والأحسن، وقد بدا، بالفعل، تقدم واضح في التأليف المدرسي على مستوى الشكل والمضمون (الخلفية المعرفية والبيداغوجية – التصور المنهجي – الإجراءات والأنشطة – غنى الوثائق الديداكتيكية وتنوعها – دور المربي – دور المتعلم ....)

– في مجال التوجيه المدرسي، تم اعتماد مدخل خاص بالاختيار ضمن المناهج والبرامج الدراسية يرتكز عل توسيع شبكة مراكز الإعلام والتوجيه والقطاعات المدرسية للتوجيه، وتوفير المزيد من المسالك عن طريق توسيع وتنويع الشعب التقنية والعلمية وتعزيز التوجيه نحو شعب التكوين المهني، مع منح أطر التوجيه تكوينا يكسبهم القدرة على تقديم الاستشارات اللازمة للمتعلمين.

– وفي إطار تقاسم المسؤوليات ودعم عمل الإدارة التربوية وهيئة التدريس، تم تحويل المجلس التربوي ومجالس الأقسام والمجالس التعليمية ومجلس التدبير اختصاصات تربوية مهمة.

– إعادة تنظيم هيئة الإشراف التربوي، انطلاقا من الوثيقة الإطار الخاصة بالتنظيم الجديد للتفتيش والمذكرات الوزارية المنبثقة عنها.

– إحداث الهيئة الوطنية للتقويم (ضمن هيئات المجلس الأعلى للتعليم).

– العمل بمبدأ الشراكة والتعاون وحض الفاعلين الاقتصاديين والجماعيين والجمعويين ... على الانخراط في مجهود إصلاح النظام التربوي.

– تجهيز قاعات متعددة الوسائط بمراكز تكوين المعلمين والمراكز التربوية الجهوية والمدارس العليا للأساتذة، وكذا الثانويات الإعدادية والتأهيلية.

– البدء في تعميم تكنولوجيات الإعلام والاتصال، بتجهيز قاعات متعددة الوسائط بالمؤسسات التعليمية، ضمن إطار برنامج: GENIE.

– إحداث الأندية التربوية بالمؤسسات التعليمية.

– تنظيم منتديات الإصلاح ابتداء من موسم (2003/2004) بشكل دوري لمواكبة وتقويم المنجز بمشاركة الفاعلين المعنيين بالتربية والتكوين حسب محاور ومواضيع حساسة (جودة التربية والتكوين – الإدارة التربوية – المدرسة والأسرة – السلوك المدني ...)

V- الموارد البشرية والتدبير

ـ إحداث آليات جديدة للتدبير تعتمد مبادئ التمثيلية والتعددية والديمقراطية حيث أضحت الإدارة التربوية تتقاسم المسؤوليات والأدوار مع المجلس التربوي ومجالس الأقسام والمجالس التعليمية ومجلس التدبير....

ـ اعتماد اللامركزية واللاتمركز وإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وتخويلها اختصاصات موسعة كانت منوطة بالمصالح المركزية للوزارة. وقد تطلبت العملية مجهودا واضحا على مستوى التشريع والهيكلة، وإقامة البنيات، والموارد البشرية والمادية والتجهيز....

ـ فسح مجال الترشيح أمام أطر القطاع الذين تتوفر فيهم الشروط، لشغل مناصب بالمصالح المركزية والجهوية والإقليمية اعتمادا على مسطرة التباري والانتقاء.

ـ تنصيب المجلس الأعلى للتعليم (نظم ندوة وطنية حول المدرسة والسلوك المدني في ماي 2007، ومن المرتقب أن يعقد مناظرة حول «التقويم في أنظمة التربية والتكوين في جميع حالاته» في غضون شهر أبريل 2008، بشراكة مع جامعة محمد الخامس – السويسي بالرباط).

ويتضمن المجلس مجموعة من اللجان والهيئات، منها: لجنة استراتيجيات وبرامج الإصلاح،

ولجنة البرامج والمناهج والوسائط التعليمية ... والهيئة الوطنية للتقويم.

ـ اعتبار التربية والتكوين شأنا وطنيا يقتضي تظافر جهود فرقاء وفاعلين وشركاء متعددين ... للنهوض بالمدرسة الوطنية.

ـ إحداث مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين. وهي مؤسسة تسعى إلى تقديم خدمات اجتماعية للعاملين بالقطاع (المساعدة على السكن–التغطية الصحية التكميلية–النقل المدعم–الدعم لأداء فريضة الحج– مراكز الاصطياف– تمويل الدراسات العليا لبعض أبناء المنخرطين ...)

ـ تبني مبدأ الحوار الاجتماعي والزيادة في التعويضات الخاصة ببعض الفئات، واعتماد إجراءات استثنائية للترقية. والتنظيم السنوي للترقية بالامتحانات المهنية، وتسوية الوضعية الإدارية لبعض فئات الأعوان والموظفين، وإدماج المعلمين العرضيين....

ب- أهم الإكراهات والصعوبات :

لقد اعترضت أجرأة الميثاق الوطني العديد من الإكراهات والصعوبات التي تكاد في بعض الأحيان أن تفرغه من مضمونه الذي اعترف الجميع بأهميته وطليعيته.

نذكر هنا، بإيجاز، أهم تلك الإكراهات:

ـ عدم تفعيل الكثير من بنود الميثاق نفسه (التعبئة الوطنية لتجديد المدرسة – التكوين المستمر كإجراء

دائم ومؤسس – عدم دمج التعليم الأولي في التعليم الابتدائي – عدم «فتح شعب للبحث العلمي المتطور والتعليم العالي باللغة العربية» وعدم إحداث أكاديمية اللغة العربية «باعتبارها مؤسسة وطنية ذات مستوى عال...» بطء في تطبيق اللامركزية واللاتمركز...).

– عدم تفعيل العديد من النصوص القانونية المنبثقة عن الميثاق (إحداث الثانويات النموذجية لتشجيع التفوق – مجالس التدبير – الأندية التربوية – أكاديمية اللغة العربية – التنظيم الجديد للتفتيش...).

- بالنسبة لهيكلة البنيات المركزية والجهوية والإقليمية :

● إرساء نظام الأكاديميات تم بشكل غلب عليه الجانب الكمي وسد الفراغ، على حساب الجودة والكفاءة والإتقان (الحاجة إلى الموارد البشرية، إفراغ النيابات والمؤسسات من بعض الكفاءات، تضارب الاختصاصات وتأخر معالجة العديد من الملفات في ردهات الأكاديميات والنيابات والمصالح المركزية، عدم تجانس تركيبة المجالس الإدارية للأكاديميات ومحدودية انخراط بعض أعضائها...)، الأمر الذي حد من فعالية الأكاديميات ومردودية العاملين بها، وطبع اشتغالها بالبيروقراطية والبطء وعدم النجاعة.

● إحداث مجالس متعددة على مستوى المؤسسات التعليمية لم ينعكس إيجابا على ديناميتها ومردودها التربوي.

● لم يتم لحد الآن دمج التعليم الأولي في التعليم الابتدائي (المادة 60 من الميثاق)، كما أننا بعيدون عن تعميمه على الفئة العمرية المعنية به : 5_4 سنوات (54% في موسم : 2005/2006). وعلى مستوى النوع والجودة بالتعليم الأولي : معظم مؤسسات القطاع الخاص يحركها الربح المادي، لا الهاجس التربوي، والكثير من المؤسسات العمومية والتقليدية (الكتاتيب) غير مؤطرة تربويا بما فيه الكفاية، وأساليب معظمها كلاسيكية، لا تستجيب لمتطلبات العصر.

- على المستوى التربوي :

– إذا كانت نسبة التمدرس (في التعليم الابتدائي على الخصوص)، قد تحسنت، فإن هذا المعطى الكمي، لم يواكب بتحسن واضح على المستوى النوعي وجودة التربية والتكوين. فنتج عن ذلك مجموعة من الاختلالات، من أهمها :

● ظاهرة الاكتظاظ، ويعطي فكرة عنها هذا الجدول.

(يعتبر القسم مكتظا، إذا فاق عدد التلاميذ به 41 تلميذا)

المستوى	عدد الأقسام (المكتظة)	النسبة	الموسم الدراسي
ـ التعليم الابتدائي	9787	8%	2008/2007
ـ التعليم الإعدادي	10844	30%	
ـ التعليم التأهيلي	4036	22،7%	

يلاحظ، من الجدول، أن نسبة الأقسام المكتظة عالية في التعليمين الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي، وذلك راجع إلى وصول أفواج الممدرسين الذين ولجوا التعليم مع حملة بداية تطبيق الميثاق، وتخفيض سن التمدرس إلى 6 أعوام، إلى هذين المستويين الدراسيين.

وتعود ظاهرة الاكتظاظ إلى شيئين :

- عدم مواكبة ارتفاع أعداد المتعلمين ببنيات الاستقبال الملائمة.
- الخصاص في الأطر (انطلقت السنة الدراسية الحالية : 2007/2008، بخصاص قدر بـ :

ـ 2900 مدرس

ـ 1879 منشطا في إطار تفعيل برنامج : GENIE 1.

إلى جانب أن : 18.540 موظفا هو حجم الخصاص من الإداريين والأعوان.

- عدم مواكبة تدفق الممدرسين بتكوين ما يتناسب مع أعداد التلاميذ من الأساتذة، وذلك رغم التقليص من ساعات الدراسة في بعض المواد (اللغة العربية – الرياضيات – اللغة الفرنسية) في الإعدادي على الخصوص، والتخلي عن التفويج في المواد العلمية.

- الانقطاع المدرسي : وهو يشكل هاجسا حقيقيا لكل المهتمين بالشأن التربوي، لأنه يجعل الجهود المبذولة من أجل تحسين نسب التمدرس تذهب سدى، كما يسمح لجل المنقطعين بالالتحاق بصفوف الأميين.

وقد تم تشكيل «خلايا اليقظة» لتتبع الظاهرة والتصدي لها، لكن عملها يبقى محدودا، ولا يعطي نتائج ملموسة في الواقع.

هنا بعض أرقام المنقطعين في موسم : 2006/2005 :

المستوى	عدد المنقطعين	النسبة
ـ التعليم الابتدائي	218.568	5،98%
ـ التعليم الإعدادي	167.929	13،17%
ـ التعليم التأهيلي	75861	12،23%

● **الأقسام المشتركة :**

ارتفع عدد الأقسام متعددة المستويات، بالتعليم الابتدائي، في الموسم الحالي إلى ما يقرب من ربع عدد أقسام هذا السلك الدراسي (27.698 قسما مشتركا، أي بنسبة 21،58% من العدد الإجمالي لأقسام هذا المستوى).

● فيما يخص البرامج والمناهج، فإن المجهود الذي بذل على مستوى بناء المناهج والتأليف المدرسي، لم يواكب بكيفية جادة بالتكوين المستمر الملائم (تميزت اللقاءات التكوينية القليلة التي تمت برمجتها بتأخر مواعيدها، وعدم انتظامها وعدم كفايتها وعدم شمولها كل الفاعلين التربويين وظلت المادة 136 من الميثاق الخاصة بالتكوين المستمر غير مفعلة على مستوى الواقع؛ وقد ترك الممارسون التربويون ليتدبروا أمرهم لوحدهم، كل حسب اجتهاده واستطاعته ورغبته، في مواجهة المناهج الجديدة.

● بقي التأليف الجهوي غير معمم في كل الأكاديميات، وما تم إنجازه، بعد انتظار طويل، لم تظهر نتائجه على مستوى المؤسسات التعليمية، أما «الاختيارات التي تعرضها المدرسة على الآباء والمتعلمين الراشدين، في حدود حوالي 15 في المائة...» حسب المادة 106 من الميثاق، فلا أحد يتحدث عنها حتى الآن.

● وفيما يخص اختيار الكتاب المدرسي، فقد اعتمد مقياس إرضاء الناشرين، بتوزيع الكتب المدرسية المصادق عليها بالتساوي على المناطق، عوض فسح المجال أمام المؤسسات والفاعلين التربويين لاختيار ما يناسب.

● كما أن إقرار الكتب المدرسية والمصادقة عليها يتمان دون إجراء أي تجريب عليها لقياس مدى ملاءمتها أو لا لسن المتعلمين ومستواهم الدراسي.

● وفيما يتعلق بإدماج اللغة الأمازيغية في المنهاج الدراسي، فقد حدث ارتباك في التنفيذ نتيجة الارتجال وجدة الحدث وغياب تجارب سابقة في الموضوع، ومحدودية التكوين، وقلة الموارد البشرية ذات الإلمام المعرفي والبيداغوجي بالمسألة، رغم الجهود التي بذلت في مجال التأليف بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

● من مفارقات نظامنا التعليمي : تدريس العلوم باللغة العربية في «التعليم المدرسي» وباللغة الفرنسية في «التعليم العالي». ومع ما لاحظه العديد من الأساتذة والمتتبعين من تأثير سلبي لذلك، على معظم الطلبة ،فإن الجهات المختصة لم تتخذ أي إجراء لحل المشكل واتخاذ القرار الشجاع والملائم في الموضوع (تعريب تدريس العلوم بالتعليم العالي، وهو ما يتماشى مع التوجه الوطني المنطقي، أو على الأقل البدء بتدريس العلوم بالفرنسية منذ التعليم المدرسي. أما الإبقاء على الوضع الحالي، فيعد كارثة بكل المقاييس !)

● ومن مفارقاته كذلك، عدم احتساب نتائج الامتحان الجهوي في السنة الأولى بكالوريا، عند حساب معدل الانتقال إلى السنة الثانية، واحتسابها في امتحان السنة النهائية (الأمر الذي يخلق متاعب كبيرة للتلاميذ الذين يكون معدلهم في الامتحان الجهوي أقل من 10 : ما يطلق عليه التلاميذ : «النجاح بالكريدي» !)

● إلى جانب التردد في اعتماد صيغة وطنية قارة للتأطير وإعادة التكوين والتكوين المستمر، انطلاقا

من الميثاق، يبدو وضع هيئة الإشراف التربوي حرجا للغاية : فمع توقف التكوين في المركز الوطني لتكوين مفتشي التعليم، ونتائج المغادرة الطوعية، وإحالة العديد من المفتشين على التقاعد، مع التزايد المطرد لأعداد المدرسين، والحاجة الماسة والملحة إلى التأطير ومواكبة مستجدات الإصلاح، مع كل ذلك، يبدو وكأن إطار التفتيش التربوي قد وضع في طريق الانقراض. وتلك من المفارقات الغريبة الأخرى لنظامنا التعليمي. (ولا حاجة إلى الحديث عن عدم توفر أدوات ووسائل العمل للبقية الباقية من المشرفين التربويين. لأن ذلك سيكون من باب القول المكرور).

● عملية تزويد المؤسسات التعليمية بتكنولوجية الإعلام والاتصال، وربطها بشبكة الأنترنيت تميزت بالتسرع (قياسا إلى الحاجيات الأخرى الملحة) والارتجال وهدر المال العام، في الوقت الذي تشكو فيه الوزارة من قلة مصادر التمويل للتغلب على الاحتياجات الأولية الضرورية : السبورات – الطباشير – الحجرات – الأبواب – الترميم – نقص الأساتذة ... (العديد من القاعات متعددة الوسائط ظلت مغلقة على حواسيبها، أو بقيت محدودة الاستعمال جدا بسبب النقص في الأساتذة، وعدم كفاية التكوين : الأمر الذي يطرح علامة استفهام كبيرة عن أولويات الوزارة وقضاياها الملحة.)

● رغم التشجيع الذي يلقاه التعليم الخاص، فإنه في المجمل يبقى بعيدا عن التتبع والمراقبة (مدى تنفيذه للمنهاج الوطني الرسمي – تغليب الجانب المادي على الجانب التربوي...)

● صدرت عن منتديات الإصلاح التي نظمتها الوزارة إلى حد الآن، توصيات مهمة، يتساءل الفاعلون عن مصيرها وعن الجدوى من تنظيم منتديات أخرى.

● من الظواهر السلبية بالقطاع، عزوف العاملين فيه عن التباري على شغل مهام الإدارة التربوية (خصوصا في التعليم الثانوي التأهيلي)، وذلك لتفشي ظواهر العنف والغش في الامتحانات (في صفوف التلاميذ والراشدين !) والغياب وتعاطي المخدرات. لكن لا يبدو أن هناك اهتماما جديا بمعالجة الموضوع من قبل الجهات المعنية بالوزارة التي تلجأ إلى الحلول الترقيعية في الغالب.

● ومن الظواهر السلبية كذلك، تحريف بعض العناصر للعمل النقابي، واتخاذه مطية لتحقيق مآرب شخصية أو سياسية، مما أفقد الثقة لدى فئات عريضة من رجال القطاع ونسائه في مصداقية العمل النقابي.

● رغم مرور 8 سنوات على بدء تطبيق مقتضيات الميثاق الوطني، فإن «أكاديمية اللغة العربية» لم تر النور. وكانت المادة 113 منه قد حددت الموسم : 2001/2000 لإنشائها.

● خصص الميثاق دعامة كاملة (الدعامة 12 من مادتين ومجموعة من الفقرات) لـ «إنعاش الرياضة والتربية البدنية المدرسية والجامعية والأنشطة الموازية». لكن الباحث في الواقع لا يكاد يجد تغييرا يذكر في الميدان، على ما كان عليه الحال قبل الميثاق، خصوصا على مستوى التعليم الابتدائي).

● مسألة مصادر تمويل نظام التربية والتكوين أيضا ظلت من الأمور المسكوت عنها. فرغم أن المغرب يخصص ما يقارب ربع ميزانية الدولة للقطاع (23,34% في قانون مالية 2008)، فإن احتياجاته تتطلب موارد

إضافية من مصادر متعددة، لم تسمح المزايدات السياسية بمعالجتها بروح وطنية تراعي الصالح العام، قبل كل شيء.

الخاتمة :

تلك إذن أهم إنجازات وإكراهات النظام التعليمي المغربي، بعد مضي 8 سنوات على البدء في أجرأة وتطبيق مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، قدمناها بشيء من التركيز والإيجاز. وتعمدنا عدم تقديم اقتراحات في شأن معالجة الاختلالات والصعوبات، لأن كل إكراه يتضمن اقتراح حله في ذاته (اعتماد خيار التكوين المستمر ـ إنشاء أكاديمية اللغة العربية ـ معالجة مسألة مصادر التمويل بشكل جدي ـ دمج التعليم الأولي بالتعليم الابتدائي ـ إلزام التعليم الخاص بتطبيق المنهاج الوطني الرسمي ـ تحديد أولويات الإصلاح بدقة لتفادي ضياع الوقت والموارد المادية ـ الإسراع في بناء المناهج التربوية الجهوية ـ معالجة الهدر المدرسي والعمل على تطبيق إجبارية التعليم إلى حدود 15 سنة ... ـ تفعيل اختصاصات الأكاديميات الخ)

وقد اهتمت الخطب الملكية الأخيرة بالموضوع :

ففي خطاب العرش لـ 30 يوليوز 2007، تأكيد على أن النتائج الكمية لم تحقق التغيير النوعي والتأثير الملموس في التربية القويمة والاستجابة لحاجيات الاقتصاد.

وخطاب افتتاح الدورة التشريعية الحالية (أكتوبر 2007) بوأ الإصلاح العميق للتربية والتكوين موضع الصدارة كرهان حيوي يتعين كسبه في الأفق المنظور، في إطار تفعيل أوراش الإصلاح المنبثق عن الميثاق.

ومن جهة أخرى، التزم التصريح الحكومي (أكتوبر 2007)، تطبيقا للتوجيهات الملكية، بالعمل على تدارك التأخر الناتج في تحقيق بعض الأهداف المسطرة في الإصلاح، وذلك من خلال إعداد برنامج استعجالي يهدف إلى الرفع من وتيرة الإنجاز.

وقد أعلنت كاتبة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، أمام لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب (نونبر 2007)، أن وزارة التربية الوطنية «بصدد إعداد وتدقيق مخطط العمل الاستعجالي الذي أمر صاحب الجلالة بوضعه والتزم التصريح الحكومي بأجرأته، بحيث يتوقع أن يتم الانتهاء من تسيطره في أفق نهاية شهر مارس أو بداية شهر أبريل من 2008. وسيتضمن هذا البرنامج مختلف العمليات الإجرائية والجدولة الزمنية والكلفة المالية المرتبطة بتفعيل توجهات وأولويات عمل الوزارة».

وسيتم إعداد ذلك المخطط بعد «إنجاز تقييم شامل لمكونات منظومة الإصلاح، باعتبار أن المدى الزمني المقطوع لثماني سنوات من عمر العشرية الوطنية للتربية والتكوين، يفرض إعمال آليات التقييم لرصد وتدقيق مكامن القوة والضعف، وضبط وتيرة الأداء، وتشخيص مكامن القصور والخلل، سواء على مستوى التصورات والأهداف والمشاريع، أو على مستوى طرق وظروف وآليات الإنجاز».

وعلى كل، فإن إصلاح نظام التربية والتكوين بالمغرب، سوف لن يتم بالشكل المطلوب، حسب

الميثاق، إلا بالتعبئة الوطنية لتجديد المدرسة. فقد ورد في المادة 23 منه: «إن كل القوى الحية للبلاد، حكومة وبرلمانا وجماعات محلية، وأحزابا سياسية ومنظمات نقابية ومهنية، وجمعيات وإدارات ترابية، وعلماء ومثقفين وفنانين، والشركاء المعنيين كافة بقطاع التربية والتكوين، مدعوة لمواصلة الجهد الجماعي من أجل تحقيق أهداف إصلاح التربية والتكوين، جاعلين المصلحة العليا للوطن، في هذا الميدان الحيوي، فوق كل اعتبار...»

فأين نحن من هذه التعبئة الوطنية الشاملة؟ وأين نحن من هذا الجهد الوطني الجماعي؟

ذلك هو السؤال!

المراجع

1) الميثاق الوطني للتربية والتكوين. شروح وتعليقات. إعداد الحسين اللحية – دار الحرف – ط :1. 2007 – القنيطرة.

2) نحو قراءة الميثاق الوطني للتربية والتكوين – عبد الكريم غريب وآخرون – منشورات عالم التربية ـ ط 1:2004 – الدار البيضاء.

3) الميثاق الوطني للتربية والتكوين : من التوجهات إلى إجراءات التفعيل – مجلة عالم التربية – العدد ـ 12 2002.

4) الإطار الاستراتيجي لتنمية النظام التربوي (مشروع). وزارة التربية الوطنية – 2004.

5) منتديات الإصلاح 2005 – الوثيقة الإطار – وزارة التربية الوطنية. 2005.

6) مجلة «الحياة المدرسية». العدد : 8 – دجنبر 2007.

7) مجلة «دفاتر التخطيط» – المندوبية السامية للتخطيط – العدد 16. يناير 2008.

8) الملحق التربوي لجريدة «الصباح» – عدد يوم : 9 يناير 2008.

9) موقع الوزارة على شبكة الأنترنيت :

- الدخول المدرسي والجامعي : 2006/2007. عرض وزير التربية أمام لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب (أكتوبر 2006)
- تقديم مشروع ميزانية 2008 أمام لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب (عرض وزير التربية الوطنية في نونبر 2007)
- تجربة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في إطار اللامركزية واللاتمركز (عرض تأطيري لندوة عقدت في الموضوع سنة 2007).